الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE
وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

تقرير نشاط وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة لسنة 2021

أداء - مسؤولية - مساءلة شفافية

الفهرس

وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة لدى وزير المالية 3
التسمية ومرجع الإحداث 3
المشمولات 3
فريق العمل 4
تقرير النشاط بعنوان سنة 2021 5
إدارة التغيير 6
1. التكوين 6
2. التواصل 12
تقديم الدعم التقني ومساندة الوزارات لتركيز مقتضيات القانون الأساسي للميزانية 17
تقييم السنة الأولى (2020) من تطبيق القانون الأساسي للميزانية 18
مراجعة وثيقة ميثاق التصرف الإطارية 19
تحسين محتوى وثائق الأداء 19
تركيز المنظومة المعلوماتية للأداء على مستوى البرامج 20
ضبط مراجع الأنشطة 21
تركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي 22
تثبيت التنزيل العملياتي للأداء 23
إدراج وظيفة رقابة التصرف 24
تركيز أنظمة الرقابة الداخلية 24
المشاركة في أشغال إعداد النصوص التطبيقية للقانون الأساسي للميزانية 24
مخطط العمل لسنة 2022 27
على مستوى التكوين 27
على مستوى التواصل 28
على مستوى دعم الوزارات 29

وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة لدى وزير المالية

التسمية ومرجع الإحداث

تم تجديد إحداث وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة لدى وزير المالية بمقتضى الأمر الحكومي عدد 66 لسنة 2020 المؤرخ في 07 فيفري 2020

المشمولات

تتولى وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة أساسا انجاز المهام التالية:

- قيادة مختلف مراحل إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالتنسيق مع الوزارات والهياكل المتدخلة في إعداد ميزانية الدولة وتنفيذها.
- متابعة تنفيذ مختلف مكونات المنظومة وتنسيق مراحل تركيزها.
- مساندة وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بالوزارات في تركيز المنظومة.

- متابعة تجسيم الأهداف المحددة بروزنامة العمل بالتنسيق مع لجنة المتابعة.
- وضع مخطط للتواصل حول المنظومة وتكوين الأطراف المعنية.
- إعداد الأدلة والوثائق المنهجية التي تساعد على تركيز المنظومة.

فريق العمل

تترأس وحدة التصرف حسب الأهداف منذ جويلية 2017 السيدة أمال الفقيه بخطة مديرة عامة وتشرف على فريق عمل متكون من 10 إطارات و03 أعوان تسيير يعمل على تركيز المشروع بمختلف مكوناته

تقرير النشاط بعنوان سنة 2021

تعد سنة 2021 السنة الثالثة في مسار التركيز الفعلي لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وفقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية المصادق عليه بتاريخ 15 فيفري 2019.

وقد شهدت على غرار سنة 2020 استمرار الوضع الاستثنائي المتعلق بالإجراءات المعتمدة للحد من انتشار جائحة كورونا، إلا أن فريق الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف قد واصل العمل على تفعيل مقتضيات القانون الأساسي وفقا لمخطط العمل المحدد مسبقا في الغرض.

وقد تمحورت أهم تدخلات وأنشطة الوحدة المركزية بعنوان سنة 2021 حول ثلاث محاور أساسية تمثلت فيما يلي:

- **إدارة التغيير من خلال مواصلة تنفيذ السياسة التكوينية والاتصالية المرتبطة بوضع القانون الأساسي للميزانية حيز التنفيذ**

- تقديم الدعم التقني والمساندة للوزارات لوضع متطلبات القانون الأساسي حيز التنفيذ
- المشاركة في أشغال إعداد النصوص التطبيقية للقانون الأساسي للميزانية

وفيما يلي تفصيل لأهم أنشطة الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف طيلة سنة 2021

إدارة التغيير

أولت الوحدة المركزية خلال سنة 2021 أهمية قصوى لإدارة التغيير نظرا لدورها الأساسي في مزيد ترسيخ مكونات منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف وثقافة الأداء على مستوى الوزارات خاصة في هذه المرحلة التي شهدت استكمال كافة الأشغال التقنية الخاصة بوضع مقتضيات القانون حيز النفاذ.

وتتلخص أهم انجازات الوحدة في مجال التكوين والتواصل كما يلي:

1. التكوين

يعتبر التكوين من بين أهم المحاور التي لعبت دورا أساسيا طيلة مراحل تركيز منظومة إصلاح المالية العمومية. وقد تميزت سنة 2021 بارتفاع ملحوظ في عدد الفئات المستهدفة بالتكوين خاصة بعد استكمال أشغال التنزيل

العملياتي للبرامج وذلك مقابل نقص واضح في عدد المكونين المعتمدين في المجال.

وفي هذا الإطار، عملت الوحدة خلال سنة 2021 على ضبط سياسة تكوينية تتماشى مع تطورات وحاجيات الوضع تمثلت فيما يلي:

- الانطلاق في أول تجربة للتكوين عن بعد من خلال تنظيم دورة تكوينية عن بعد حول التصرف في الميزانية حسب الأهداف في إطار اتفاقية ممضاة مع المدرسة الوطنية للمالية بدعم من وكالة «Expertise France» وقد تمكن خلال هذه الدورة (358) مشاركا من التسجيل على المنصة، شارك من بينهم فعليا (158) في حين أن 113 فقط قد تابعوا جل الحقائب التكوينية وأتمها بنجاح 107 مشاركا إثر تقييم نهائي.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تصميم (03) وحدات تكوينية خاصة بهذه الدورة تتعلق الأولى بأسس منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف والثانية بتحديد السياسات العمومية ووضعها حيز التنفيذ والثالثة بقيادة البرامج.

وقد مثلت هذه الدورة التكوينية عن بعد نقلة نوعية على مستوى التكوين في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف وقد لقيت استحسانا وتفاعلا من قبل مختلف الأطراف المعنية. هذا بالإضافة إلى أنها شملت عددا هاما من المشاركين من بين المنتمين للمصالح المركزية والجهوية للوزارات من جهة ومكنت

أيضا من تجاوز قيود الإجراءات المفروضة بسبب تفشي فيروس كورونا

وفي هذا الإطار، وبهدف تلبية حاجيات الوزارات من التكوين التي شهدت كما سبق بيانه تزايدا ملحوظا، تولت الوحدة أيضا في إطار الدعم المقدم من وكالة " Expertise France" وبالتنسيق مع "المركز الوطني لتكوين مكونين وهندسة التكوين" و "معهد تمويل التنمية للمغرب العربي" تنظيم دورة لتكوين دفعة ثالثة من المكونين المعتمدين في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف لفائدة 30 إطارا من بين إطارات الوحدة المركزية والوحدات القطاعية والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة والهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية

وقد تم اختتام الدورة الثالثة من تكوين مكونين معتمدين في مجال التصرف في الميزانية حسب

وفي نفس الإطار، عملت الوحدة المركزية خلال السنة المنقضية على مواصلة تنفيذ برنامج التكوين السنوي الموجه لفائدة المتدخلين الأساسيين في المنظومة (رؤساء البرامج، مسؤولي الشؤون المالية، متصرفي الميزانية...) وذلك استنادا إلى حاجيات كل فئة مستهدفة. هذا وقد تم تأمين الدورات التكوينية من قبل إطارات الوحدة المركزية أو بالتنسيق مع باقي المكونين المعتمدين في المجال.

هذا وتولت الوحدة أيضا إعداد برنامج تكوين سنوي يتماشى مع متطلبات مرحلة تركيز المنظومة تم تنزيله على مستوى الوزارات ومتابعة تنفيذه.

كما أنه في إطار حرص الوحدة على تنزيل توجهات الحكومة والتزاماتها الدولية والوطنية في مجال المساواة بين الجنسين أولت اهتماما خاصا للتكوين في مجال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي لفائدة ممثلي الوزارات ومتصرفي الميزانية بهدف إدراج النوع الاجتماعي في الميزانية والسياسات العمومية.

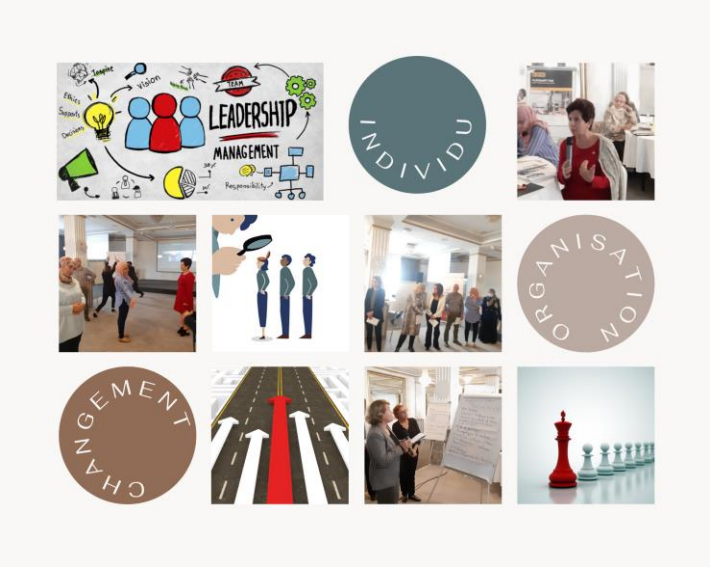

تولت الوحدة المركزية خلال سنة 2021 برمجة وتنفيذ دورة تكوينية حول قيادة التغيير والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي وقد

عملت الوحدة أيضا في أواخر سنة 2021 على التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة " مكتب تونس – ليبيا" سبل برمجة دورة تكوينية معمقة في مجال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي لفائدة 50 إطارا من بين ممثلي الوحدات القطاعية ومجلس النظراء ومتصرفي الميزانية.

هذا وتولت الوحدة أيضا طيلة سنة 2021 تأمين دورات تكوينية لفائدة الوزارات في هذا المجال وذلك بناء على طلباتها في الغرض ونذكر منها خاصة وزارتي الدفاع والبيئة.

وفي ظل الاستعداد لإدراج الوظائف الجديدة الخاصة بالتصرف العمومي الحديث عملت الوحدة خلال سنة 2021 على تأمين دورات تكوينية لفائدة إطارات الوزارات في المحاور التالية:

- **رقابة التصرف**

برمجة وتنفيذ دورة تكوينية عن بعد حول رقابة التصرف أمنها مكتب «YMAGO conseil»، لفائدة 45 إطارا من الوحدة المركزية والوحدات القطاعية

- **تقييم السياسات العمومية**

تم أيضا تنفيذ دورة تكوينية عن بعد حول تقييم السياسات العمومية بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للإدارة بباريس لفائدة 23 إطارا من بين إطارات الوحدة المركزية و الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة.

- **محاور أخرى**

تم في هذا الصدد، تأمين جملة من الدورات التكوينية لفائدة الأطراف المعنية وقد تعلقت أساسا بـــ:

- منشور السيدة وزيرة المالية المتعلق بميزانيات المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والتعديلات على شملت المنظومة المعلوماتية "أدب مؤسسات" لفائدة مسؤولي الشؤون المالية بالوزارات وبالمؤسسات العمومية الإدارية

- المسارات الكبرى للميزانية Macro processus Budgétaire لفائدة مجموعة من إطارات الوحدة المركزية والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

- العمل المنجز وختم السنة المحاسبية (Service fait et gestion de fin d'exercice) لفائدة مجموعة من إطارات الوحدة المركزية والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة والإدارة العامة للمحاسبة العمومية

- العلاقة بين آمر الصرف والمحاسب العمومي،

- المنظومة المعلوماتية CHORUS

هذا وأعدت الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف تقريرا مفصلا حول التكوين بعنوان سنة 2020.

2. التواصل

على غرار سنة 2020، ارتأت الوحدة المركزية أن التواصل حول المنظومة والقانون الأساسي يعد من بين أولوياتها خلال سنة 2021 وذلك وعيا منها بأهميته في إدارة التغيير في إطار منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

وبهدف تجاوز الإشكاليات والنقائص المطروحة على مستوى موقع الواب الرسمي السابق،

بادرت الوحدة بتصميم موقع واب جديد باللغتين العربية والفرنسية وإثرائه بكافة المعطيات والبيانات والانطلاق في استعماله.

هذا وقد سجلت الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف تقدما هاما في تنفيذ مخطط التواصل عبر:

التواصل المباشر

- مواصلة اعداد المذكرات التوجيهية والبحوث حول تجارب المقارنة لفائدة الأطراف المعنية والتي يمكن حوصلتها كالأتي:
  - ✓مذكرة توجيهية حول مرجع الأنشطة،
  - ✓بحث حول التجارب المقارنة فيما يتعلق بتبويب الميزانية،
  - ✓مذكرات توجيهية باللغتين العربية والفرنسية حول الإطار الاستراتيجي والعملياتي، مؤشرات قيس الاداء، بطاقة الفاعل العمومي، إطار النفقات المتوسط المدى، المنظومة المعلوماتية
- تم العمل على اعداد أدلة منهجية للاستئناس بها وتقارير حول مختلف الأشغال، والتي يمكن حوصلتها كالاتي:
  - ✓دليل منهجي حول رقابة التصرف،

- ✓ دليل منهجي حول تطوير الكفاءات فيما يتعلق بالتصرف في الميزانية حسب الأهداف،
- ✓ تقرير حول الأشغال المتعلقة بالتنزيل العملياتي للبرامج وتنزيل أداء البرامج،

هذا وقد تم العمل أيضا على برمجة وعقد اجتماعات ولقاءات بمشاركة جميع المتدخلين خصصت للنظر في الجوانب التقنية للمنظومة، والتي يمكن حوصلتها في:

- ✓ اجتماعات مع رؤساء البرامج لتقديم ميثاق التصرف وتحسيسهم بضرورة اعتماده
- ✓ اجتماع مع وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف القطاعية لتقديم ميثاق التصرف
- ✓ منتدى لاختتام أشغال عقد الدعم الخاص بالميزانية حسب النوع الاجتماعي الممول من الاتحاد الأوروبي
- ✓ ملتقى لتقديم مخرجات مهمة التقييم الخاصة بالمشاريع السنوية للأداء بعنوان سنة 2021 والتقارير السنوية للأداء بعنوان سنة 2019

عقد اجتماعات لمشاركة جميع المتدخلين
عدة مشاريع تخص الجوانب التقنية
للمنظومة

التواصل عبر الموقع الالكتروني لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

اعتمدت الوحدة المركزية على الموقع الرسمي الجديد للمنظومة لمزيد التواصل مع مختلف الأطراف المتدخلة وقد عملت خلال سنة 2021 على ما يلي:

- نشر وثائق الأداء:
  - ✓ المشاريع السنوية للأداء لسنة 2021
  - ✓ التقارير السنوية للأداء لسنة 2019
- نشر التقارير المتعلقة بمنظومة التصرف في الميزانية:

- ✓ملاحق مشروع قانون المالية،
- ✓الهيكلة الجديدة للمشروع السنوي للأداء لسنة 2022 والتقرير السنوي للأداء 2020،
- ✓الدليل المنهجي حول تطوير الكفاءات فيما يتعلق بالتصرف في الميزانية حسب الأهداف
- ✓مختلف التقارير والأدلة التي لها علاقة بمنظومة إصلاح المالية العمومية والتصرف في الميزانية حسب الأهداف

- نشر مطويات حول مختلف المحاور التقنية المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية والمتمثلة في مرجع الأنشطة وميثاق التصرف والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي
- نشر قائمة مصطلحات (Glossaire) حول الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي
- تطوير مجموعة من الفيديوهات التحسيسية حول عدة محاور تعلقت أساسا بـــ:
  - ✓مرجع الأنشطة
  - ✓رقابة التصرف
  - ✓إطار النفقات المتوسط المدى
  - ✓الفاعل العمومي
  - ✓قيادة التغيير

✓ الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي

واصلت أيضا الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف العمل على إفادة مستعملي الموقع بآخر المستجدات المرتبطة بأشغال تركيز مقتضيات القانون الأساسي للميزانية والمنظومة وبمختلف الأنشطة والأعمال التي أنجزتها اجتماعات ولقاءات عن طريق نشر مقالات في الغرض، وقد بلغت جملة النشريات الخاصة بسنة 2021 حوالي 41.

وقد شهدت أيضا الصفحة الرسمية للمنظومة على موقع التواصل الاجتماعي "Facebook"

تقديم الدعم التقني ومساندة الوزارات لتركيز مقتضيات القانون الأساسي للميزانية

بالتوازي مع مختلف الأشغال المتعلقة بقيادة التغيير، واصلت الوحدة تقديم الدعم التقني والمساندة اللصيقة لكافة المتدخلين بالوزارات

في أشغال تركيز مقتضيات القانون الأساسي للميزانية.

وبهدف توجيه هذا الدعم نحو الحاجيات الفعلية للأطراف المعنية بادرت الوحدة بانجاز مهمة تقييم خاصة بمسار إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة وفقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية بهدف تثمين نتائجها واعتمادها في توجيه عملية الدعم طيلة سنة 2021.

تقييم السنة الأولى (2020) من تطبيق القانون الأساسي للميزانية

شملت مهمة التقييم 10 وزارات و8 متدخلين أساسيين بكل وزارة. وقد أسفرت عن نتائج محاورة 85 متدخلا أساسيا في منظومة إصلاح المالية العمومية، وهو ما مكن من إعداد تقرير يحوصل مختلف النتائج التي تم تحصيلها.

وقد تم في مرحلة أولى تقديم هذه النتائج خلال الملتقى الذي نظمته الوحدة المركزية في الغرض. ثم في مرحلة ثانية تم مد الأطراف المعنية (وحدات التصرف حسب الأهداف القطاعية والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة والهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية) بالتقارير النهائية لهذه العملية التقييمية ودعوتها إلى معاينة الإشكاليات التي ساهمت في تعثر مسار تطبيق القانون الأساسي للميزانية واتخاذ الإجراءات اللازمة وإيجاد الحلول لمعالجتها وتجاوزها.

واستئناسا بهذه النتائج عملت الوحدة بدورها طيلة سنة 2021 على مزيد توجيه تدخلاتها نحو النقاط والنقائص التي اثارتها الفئة المستهدفة بالاستبيانات ومنها خاصة ما يلي:

مراجعة وثيقة ميثاق التصرف الإطارية

باعتبار أن النسخة الأولى من وثيقة ميثاق التصرف التي سبق إحالتها إلى الوزارات لم يتم اعتمادها وتفعيلها بالطريقة المطلوبة، فإن الوحدة وبهدف تجاوز هذه الإشكالية عملت خلال سنة 2021 على مراجعة النسخة الأولية من هذه الوثيقة والتخفيف من محتواها قدر الإمكان بهدف تسهيل عملية اعتمادها من قبل الوزارات بداية من سنة 2022.

تحسين محتوى وثائق الأداء

نظرا للأهمية التي تكتسيها وثائق الأداء باعتبار أنها تكرس للمبادئ الأساسية للمنظومة من جهة وتعد بمثابة المرآة التي تعكس مدى تطور ثقافة الأداء على مستوى الوزارات من جهة أخرى، فقد عملت الوحدة خلال سنة 2021 على دعم الوزارات في التحسين من محتواها شكلا.

بادرت الوحدة بتنفيذ مهمة تقييم من قبل خبيرة مختصة في الغرض شملت 10 مشاريع سنوية للأداء بعنوان سنة 2021 و05 تقارير سنوية للأداء لسنة 2019 وذلك قصد:

- تقييم مدى مطابقة وثائق الأداء من حيث الشكل للهيكلة الموحدة الملحقة بمنشور رئيس الحكومة المتعلق بإعداد ميزانية الدولة.

- تقييم جودة محتوى هذه الوثائق فيما يتعلق بمتطلبات إصلاح التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

- تقديم مقترحات للتحسين من جودة وثائق الأداء.

وبهدف مزيد دعم الوزارات في عملية تحسين جودة وثائق الأداء عملت الوحدة المركزية على إعداد مذكرات توجيهية في الغرض تعلقت بالإطار الاستراتيجي وإطار النفقات متوسط المدى وبطاقة المؤشر وبطاقة الفاعل العمومي.

هذا وقد سهرت الوحدة على متابعة عملية ترجمة وثائق الأداء إلى اللغة الفرنسية من قبل الوزارات والتثبت من نسختها النهائية قبل نشرها على الموقع الرسمي للمنظومة.

تركيز المنظومة المعلوماتية للأداء على مستوى البرامج

واصلت الوحدة المركزية بالتنسيق مع مركز الإعلامية بوزارة المالية، تحيين وتعديل المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء وذلك بناء على الملاحظات الواردة من قبل الوزارات. ومن جهة أخرى عملت أيضا على حث

وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف القطاعية لمزيد التنسيق مع منظوريهم على اعتماد واستعمال هذه المنظومة.

تجدر الإشارة أن سنة 2021، سجلت تقدما نسبيا على مستوى استعمال المنظومة المعلوماتية للأداء وذلك في إطار التجربة التي شملت خمس وزارات نموذجية وهي الدفاع الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي والفلاحة والشؤون الاجتماعية والمرأة والأسرة وكبار السن.

ضبط مراجع الأنشطة

خلال سنة 2021، وفي إطار الحرص على استكمال كافة متطلبات المنظومة المعلوماتية للتصرف في المالية العمومية النهائية، تواصلت الأشغال المتعلقة بضبط مراجع الأنشطة الخاصة بالمهمات.

وقد عملت الوحدة بالتنسيق مع كافة الوزارات على استكمال ضبط مراجع الأنشطة الخاصة بالبرامج في صيغتها النهائية، وذلك من خلال عقد اجتماعات في شكل ورشات عمل أو عن بعد مع مختلف الأطراف المعنية وخاصة منها وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف القطاعية وممثلي الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وممثلي الهيئة العامة لرقابة المصاريف ورؤساء البرامج

وغيرهم من الهياكل المتدخلة في تنفيذ البرنامج.

كما تم أيضا في هذا الإطار إعداد مذكرة توجيهية حول مرجع الأنشطة وإحالتها إلى جميع الأطراف المعنية

تركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي

في إطار الحرص على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي تولت الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف خلال سنة 2021 دعم الوزارات في إدراج مقاربة النوع

هذا وقد تم أيضا التنسيق مع مختلف الأطراف والشركاء لدعم تركيز هذه المقاربة، حيث أنه بالشراكة مع منتدى الفيدراليات تم التحضير لإعداد فيديو توجيهي باللغة العربية يتعلق بمنهجية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي.

وقد تم أيضا بالتنسيق مع منظمة "يونيسف تونس" تنظيم ورشات عمل حول الميزانية والطفولة والنوع الاجتماعي

تثبيت التنزيل العملياتي للأداء

واصلت الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف خلال سنة 2021 دعم الوزارات في تثبيت ومراجعة التنزيل العملياتي للأداء وذلك استئناسا بالمذكرات التوجيهية المعدة في الغرض ومخرجات الأشغال المتعلقة بتحسين وثائق الأداء.

وقد تم التوصل خلال سنة 2021 الى تثبيت التنزيل العملياتي للأداء لحوالي 71 %من البرامج. وقد تم ادراج هذه المعطيات بصفة مفصلة ضمن تقرير الوحدة المركزية للتصرف

في الميزانية حسب الأهداف المتعلق بأشغال التنزيل العملياتي للبرامج وتنزيل أدائها.

إدراج وظيفة رقابة التصرف

نظرا للأهمية التي تكتسيها وظيفة رقابة التصرف في دعم رؤساء البرامج لممارسة مهامهم القيادية، عملت الوحدة المركزية خلال سنة 2021 على توفير الوثائق المنهجية والتكوين اللازمين لدعم المهمات في تركيزها.

وقد تمت برمجة وتنفيذ مهمة مرافقة لفائدة ستة برامج راجعة بالنظر لعدة وزارات، أمنتها خبيرة في مجال رقابة التصرف وذلك بهدف تمكينهم من الانطلاق في تركيز واعتماد هذه الوظيفية الجديدة.

تركيز أنظمة الرقابة الداخلية

نظرا للحيز الزمني الذي استغرقته مختلف الأشغال والأعمال التي أنجزتها الوحدة خلال سنة 2021، فإنها لم تتمكن من تحقيق التقدم اللازم على مستوى برنامج العمل الخاص بدعم الوزارات في تركيز أنظمة الرقابة الداخلية.

المشاركة في أشغال إعداد النصوص التطبيقية للقانون الأساسي للميزانية

حرصا على أهمية إصدار النصوص التطبيقية للقانون الأساسي للميزانية في أقرب الآجال بما يمكن من دفع نسق تركيز المنظومة على

مستوى الوزارات، تولت الوحدة خلال سنة 2021 بالتنسيق مع الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة المساهمة في إعداد جملة من هذه النصوص واستكمال إجراءات الاستشارة بخصوصها نذكر من أهمها:

- مشروع منشور وزيرة المالية حول ميزانيات المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية (الصادر في أفريل 2022)

- مشروع منشور وزيرة المالية حول دور المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية في إطار منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

- قرار وزيرة المالية المتعلق بضبط شروط وإجراءات إلغاء نقل اعتمادات التعهد بعنوان نفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية من سنة إلى أخرى(الصادر في مارس 2022)

-مشروع قرار وزيرة المالية المتعلق بضبط شروط وإجراءات نقل جزء من بقايا اعتمادات التعهد والدفع الخاصة بنفقات التسيير التي لم يتم استهلاكها إلى غاية 31 ديسمبر للسنة

- مشروع دليل خاص بقواعد التصرف

هذا وقد عملت الوحدة أيضا طيلة سنة 2021 على المشاركة في كافة الأشغال المتعلقة بتطوير النظام المعلوماتي الجديد للتصرف

العمومي والتي تمثلت في إبداء الرأي في مختلف كراسات الشروط وحضور كافة الاجتماعات المنعقدة في الغرض.

مخطط العمل لسنة 2022

تتنزل خطة عمل الوحدة المركزية لسنة 2022 ضمن تحقيق هدفها الاستراتيجي **"تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف"**

وبغاية تحقيق هذا الهدف، ستعمل الوحدة المركزية على:

- تعزيز نظام التدريب وجعله رافعة للتغيير،
- تطوير التواصل بخصوص المنظومة،
- تحسين حوكمة تنفيذ المنظومة،
- تدعيم التعاون مع الفاعلين الرئيسيين في إصلاح المالية العمومية

وقصد إضفاء مزيد من النجاعة على أشغال قيادة مكونات منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، ستواصل الوحدة المركزية خلال سنة 2022 على غرار ما تم العمل به طيلة السنوات المنقضية عملها في إطار توجه تشاركي يضم كافة الأطراف الفاعلة والمتدخلة في تركيز المنظومة.

وستعمل أساسا على ما يلي:

على مستوى التكوين

رسم توجهات برنامج التكوين الخاص بسنة 2022 في إطار فريق عمل يضم ممثلين عن مختلف الأطراف المعنية حتى يكون بمثابة الآلية الداعمة لقيادة التغيير على مستوى الوزارات. ولعل أهم توجهات الوحدة لسنة

2022 تتمثل في العمل على تكريس التكوين التقني في شكل ورشات عمل لإعطاء أكثر مساحة للمتلقي للتفاعل مع محتوى المحور التكويني وتطبيقه على مستوى وزاراته على أن يتم في مرحلة أولى إعطاء الأولوية للمحاور المتعلقة بوثائق الأداء وتفعيل ميثاق التصرف والرقابة الداخلية.

وسيتم العمل أيضا على تنفيذ برنامج التكوين المعمق المتعلق بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية والذي سينطلق بداية من شهر جانفي 2022 مع منظمة ONU FEMMES والذي سيشمل عدة متدخلين في مسارات اعداد وتنفيذ الميزانية وكذلك ممثلين عن وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

على مستوى التواصل

مواصلة الاعتماد على التواصل كآلية أساسية أخرى داعمة لقيادة التغيير على غرار ما تم العمل به خلال السنوات المنقضية ى وستتولى الحرص على مواصلة:

- عقد اجتماعات مع الوحدات القطاعية بصفة دورية لاستعراض أهم التوجهات في تطبيق مكونات المنظومة علاوة عن تقاسم الاهتمامات
- إعداد المذكرات التوجيهية والأدلة التفسيرية الضرورية ووضعها على ذمة الأطراف المعنية
- برمجة ملتقيات ولقاءات تحسيسية مع مختلف الأطراف المعنية للتواصل على أهم مستجدات المنظومة
- إثراء ودعم المنصة الالكترونية للوحدة بجميع الوثائق المتعلقة بمنظومة التصرف في

الميزانية حسب الأهداف وخاصة منها وثائق الأداء والتقارير وجميع المنشورات المتعلقة بتفعيل مكوناتها.

على مستوى دعم الوزارات

ضبط برنامج تدخل يهدف إلى تقديم دعمها اللصيق والتقني لفائدة وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف القطاعية والبرامج ومساندهم لاستكمال تركيز متطلبات المنظومة و ذلك عملا على تجاوز بعض الإشكاليات أو النقائص المطروحة حاليا على مستوى بعض الأشغال، وستعمل خاصة علي :

- تفعيل حوار التصرف واعتماد ميثاق التصرف
- إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في الميزانية والسياسات العمومية
- تحسين جودة وثائق الأداء
- تركيز أنظمة الرقابة الداخلية
- حوكمة مشروع تطوير المالية العمومية من خلال متابعة متواصلة لعملية تعيين رؤساء البرامج والبرامج الفرعية والوحدات العملياتية ولجان القيادة ضمن كل مهمة،
- اعتماد المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء من قبل البرامج ومتابعة المهمات في تركيزها واستعمالها وذلك بالتنسيق مع مركز الإعلامية بوزارة المالية للاستجابة لمختلف الإشكاليات التقنية المطروحة.
- اعتماد وإدراج الوظائف الجديدة على غرار رقابة التصرف والتدقيق الداخلي.